ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 24 سبتمبر 2020

المفهـــوم والموضـــوع

غوتلوب فريجه
ترجمة: الحسين أخدوش

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020
All rights reserved © 2020

المفهوم والموضوع[1]

غوتلوب فريجه

ترجمة: ذ. الحسين أخدوش

1 ظهر هذا المقال في دورية المجلة الفصلية للفلسفة العلمية، العدد 16، سنة 1892، ليبزيغ، المانيا. وقد أعاد نشره في مؤلف له يحمل عنوان «كتابات منطقية فلسفية»، انظر بهذا الخصوص:

Frege Gottlob: Ecrits logiques et philosophiques, éd Seuil, 1971, Paris, pp.126-142

ملخّص الترجمة:

وظّف الفيلسوف الألماني **غوتلوب فريجه** (Gottlob Frege)[1] تصوّره حول تجريدية المفهوم لتمييز الموضوعات عن المفاهيم في مقال نشر سنة 1892 بعنوان «**المفهوم والموضوع**»، كشف فيه مواقف جديدة في النظر إلى المفاهيم والقضايا والأسماء. وقد ميّز بين الموضوعات والمفاهيم تبعاً لمعايير، أهمها: أن الموضوعات تتسم بخصائص واقعية ندركها ونطلق عليها أسماء، في حين أن المفاهيم لا تتمتع بتلك الخصائص؛ يضاف إلى أن الفكرة (التصور) تكون مرتبطة بأحوال الشخص الشعورية والذهنية، وهي تحتاج لحامل، فكذلك المفهوم يكون محمولاً في القضية، وأنّ لكل مفهوم موضوعا خاصا يرتبط به. كما تختلف المفاهيم باختلاف الأشخاص. انطلق **فريجه** في تمييزه «المفهوم» عن «الموضوع» من تحديد وضعية حدود العلاقة المنطقية في القضية الحملية، جاعلا الفرق بين الموضوع وخصائصه الوصفية أساسا لهذا التمييز.[2] لقد تجاوز طريقة الفيلسوف **بينو كيري** (Benno Kerry) مستخدما حدّي «مفهوم» و«موضوع» انطلاقا من رمزية صورية جديدة حتّمت عليه عقد تفريق صارم بين الحدّين من الناحية المنطقية الخالصة. البيّن أنّ الحقيقة الموضوعية للفكر هي ما أفضى به إلى الأخذ بالاعتبار عدم كفاية اللسان الطبيعي في الإحالة بشكل صارم.

1 فريدريش لودفيج غوتلوب فريج (من مواليد 8 نونبر 1848 في فيسمار - توفي في 26 يوليو 1925 في باد كلينين) هو عالم رياضيات وأحد علماء المنطق والفيلسوف، وهو مبدع للمنطق الحديث وأكثر دقة في حساب التفاضل والتكامل الحديث: حساب التقديرات المتوقعة.

2 يستعمل فريجه إحالة المحمول ويسميه مفهوما (Der Begriff)، ويزعم أنّه يمكننا أن نعطي للفظي «موضوع» و«محمول» معنى لسانيا، ونقول إنّ مفهوما ما هو مرجع محمول ما؛ وبالتالي، فمعيار هوية المفهوم عند فريجه يتعلّق بالماصدق أساسا. فعندما نفهم كلمة / اسم ما نستطيع حينئذ أن نعود إلى الإحالة، ويمكن أن نقول إنّ معنى الاسم في نظر فريجه ليس في نهاية المطاف سوى الكيفية التي تعطي بها الاحالة. أنظر بهذا الخصوص المقالة الآتية:

- Ishiguro, H: «Référence, identité et culture», in Sémantique et épistémologie, collection débats philosophiques sous la direction de Ali Benmakhlouf, éd le Fennec, Casablanca, Mai 2004, p 209 – 221

نص الترجمة عن الفرنسية:

في سلسلة مقالات حول الحدس وشروطه النفسية، الصادرة في نفس المجلّة [يقصد المجلة الفصلية للفلسفة العلمية]، أورد «بينو كيري» (Benno Kerry)، في مناسبات كثيرة، كتابي حول «أسس علم الحساب»، وكذا بعض الكتابات الأخرى. يتساوى الاتفاق والنقد لديه، لا يمكنني إلاّ أن أهنئه، وسوف أبيّن حسن اعترافي، وأنا أفحص بعض هذه النقط المتعارضة. يظهر لي، فضلا عن ذلك، أنّ هذا الفحص له أهمية أكثر من الاعتراضات التي تعرض لها «كيري» بشكل جزئي، على الأقل، من خلال تأويل سيّء لما كتبته عن المفهوم [التصوّر].

يمكن لبعض القراءات الأخرى أن تتقاسم هذا الخطأ، وهذه النقطة يظهر لي أنّها مهمّة جدّا كما أنها صعبة. بمعزل عن هذه المناسبة الخاصّة، أود أن أدخل في التفاصيل التي كان مناسب جدّا أني تطرّقت إليها في كتابي «أسس علم الحساب». إنّ للحدّ «مفهوم» استعمالات مختلفة؛ فتارة يؤخذ بالمعنى السيكولوجي، وأخرى بالمعنى المنطقي، ومن الممكن أيضا، في ظلّ شروط معيّنة، استخدامه بالمعنيين معا. غير أن لهذه الحرية قيودا طبيعية، إذ عندما يتم وضع استعمال ما لحدّ «مفهوم» على الطاولة سيكون من مأمول أن يُستحصل. وفيما يخصّني، أكون قد حصّلته بالاستعمال المنطقي الخالص، سواء كان هذا الاستعمال محمودا أو غير محمود مقارنة بالاستعمال الآخر، فإنّني سأترك هذا السؤال جانبا مخمّنا أنّه ثانوي، ويسهل صرف التفكير إليه، وسنقرّ بوجود ما يستحق تسمية خاصّة به الآن.

يظهر لي أنّ امتعاض «كيري» يعود بكيفية غير مباشرة إلى طريقة استخدامه لحدّ «مفهوم» المختلفة عن طريق استعمالي الخاصّ. هنا نصادف التناقضات بسهولة، غير أنّها ليست موضوع انشغالي الآن. ينطلق «كيري» في مؤاخذاته علي ممّا سمّيته تحديدي الخاص للمفهوم؛ ولعلّ ما سوف أسجلّه منذ البداية هو أنّ الشروح التي قدّمتها لم تكن مقترحة، فيما أعتقد، كتحديد خاص جدّا. فلم أكن أطالب أخذ أيّ شيء قابل للتحديد بالاعتبار، تماما مثلما لن نطالب من عالم الكيمياء تحليل أيّة مادّة يصادفها. فالبسيط [عنصر أولي] لا يمكن تحليله مثلا، لأنّه من الناحية المنطقية ليس معطى قبليا، وإنّما هوّ قبل كلّ شيء نتيجة للبحث العلمي؛ وفي هذه الحالة لا يختلف البسيط المنطقي عن العناصر الكيميائية. فمتى اكتشفنا عنصرا بسيطا، أو ما يلزم أن يستخلص لأجل الوصول إلى تحليل جيّد، سنكون عندها مضطرّين، لإحداث تسمية له مادامت اللغة لا تسمح بقول الشيء بدقة من تلقاء ذاتها. وعلى الرغم من ذلك، ليس من الممكن الوصول إلى تحديد يمكّننا من إقحام الاسم فيما هو بسيط منطقيا. هكذا لن تبقى إلاّ إثارة القارئ، أو المستمع، ببعض الإشارات، حتى نجعل ما نودّ قوله له في لفظ.

لم يكن «كيري» يود أن يضع معيارا مطلقا للتفريق بين المفهوم [التصوّر] والموضوع [الشيء]، وصرّح أنه قد «جعلنا فيما سبق فكرة أنّ علاقة محتوى مفهوم بموضوعه هي علاقة أصلية لا تقبل الدحض. لكن، يلزم ألاّ نستخلص أنّ خصائص «حصول مفهوم» و«حصول موضوع» تكون مباشرة. وهذا الرأي أقلّ مشروعية، إذا كنا نريد الخلوص إلى أنّه ولا أحد يمكنه أن يصبح أبا وابنا في نفس الوقت (كما أنّه من الطبيعي أنّه لا نستطيع أن نكون الأب للذي نكون الابن له).» إذا توقفنا عند هذه المقارنة، سنجد أنّه سواء كان ممكنا أو مستحيلا أن توجد موجودات هي في نفس الوقت آباء من دون أن يكون لها أبناء، فإنّها طبعا ستكون نوعية مختلفة من البشر العاديين. والحالة التي تواجهنا [بخصوص علاقة المفهوم بالموضوع] تماثل هذه العلاقة. خلافا لذلك، يعدّ اسم الموضوع بمثابة اسم علم، ولا يمكن أن يستعمل كمحمول نحوي. وهنا سوف أعترف بأنّه يجب عليّ أن أوضّح ما يشبه الإثبات الخاطئ. فهل يمكننا القول [مثلا] إنّ شيئا ما هو «الإسكندر الكبير»، أو «العدد أربعة»، أو «كوكب الزهرة»، مثلما نقول «شيء ما اخضر»، أو إنّه من «الثدييات»؟

هناك رأي يسقط التمييز الذي يفرض نفسه في استعمالات صيغة «هو» (est) [الرابطة الوجودية]. في المثالين الأخيرين، نجد [الرابطة الوجودية] لها وظيفة ربطية، حيث «هو» ليس شيئا آخر غير صورة معجمية للصفة. ففي ظلّ هذه الوظيفة من الممكن لنا، أحيانا، استبدال إضافة فعلية بسيطة لتشير إلى شخص ما. ولنقارن بين عبارة «هذه الورقة خضراء» وعبارة «هذه الورقة شبه مخضرّة»، وسيقال هنا، إنّ شيئا ما يقع تحت مفهوم ما، والمحمول النحوي يشير إلى هذا المفهوم. بالمقابل، نجد في الأمثلة الثلاثة الأولى، أنّ الرابطة الوجودية «هو/هي» لها دور العلامة الحسابية للتساوي (=)، وهي تعبّر عن الهوية.

في القضية: «نجمة الصباح هي نجمة الزهرة»، يظهر اسمان علمان: «نجم الصباح» و«الزهرة» اللذان ينطبقان على نفس الموضوع. وفي القضية «نجمة الصباح هي كوكب» يظهر اسم العلم «نجمة الصباح» كحدّ مفهومي لـ «كوكب». من وجهة نظر اللسانية، يصدق ذلك متى تستبدلنا فقط «الزهرة» بـ «كوكب»؛ لكن بخصوص الموضوعات [الأشياء] نكون قد غيّرنا العلاقة بين الحدود. فالهوية تقبل الاستبدال، لكن حينما يكون الموضوع واقعا تحت المفهوم، فعندها لا تقبل هذه العلاقة الاستبدال. إنّ الرابطة الوجودية «هي» في القضية «نجمة الصباح هي الزُّهْرَة» ليست رابطة بسيطة قطعا، إذ متى أخذنا بالاعتبار المضمون، تكون الرابطة «هي» جزءا خاصّا بالمحمول. ووفقا لذلك، لا تشكّل لفظة «الزّهرة» المحمول في حدّ ذاتها.

نستطيع القول، إنّ «نجمة الصباح ليست شيئا آخر غير الزّهرة»، ونكون قد جعلنا من أربع كلمات مضمون الرابطة الوجودية السابقة «هي». في هذه الحالة، يصبح الضمير في «هي ليست شيئا آخر سوى...»

رابطة وجودية فقط. إنّ ما نتلفظ به هنا ليس عبارة «الزّهرة» فقط، وإنّما لا شيء آخر غير «الزّهرة». وتدلّ هذه العبارة على المفهوم الذي لا يندرج تحته إلاّ الموضوع الواحد. لكن، أيّ مفهوم يلزم دائما أن يتميّز عن الموضوع الذي يمثّله. لدينا هنا حدّ «الزّهرة» الذي لا يمكن أن يكون محمولا، وإنّما فقط جزء من المحمول، ودلالة هذا الاسم لا يمكن أن تكون محمولا منطقيا، بل هي فقط موضوع. لا يخوض «كيري» فيما إذا كان سيقع شيئا من هذا القبيل. لكن، ونحن نربط نفس صيغة الاختلاف المسجّل بين ما لا يمكن أن يكون إلاّ موضوعا والباقي، فلأن هذا الاختلاف لن يحصل في الوقت نفسه، كما خمّن ذلك «كيري»، متى كان حقيقيا أن المفاهيم بإمكانها أن تكون بدورها موضوعات. لكن في بعض الحالات من الممكن أن ينطبق عليها هذا الرأي. وقد قلت بدوري (في كتاب الأسس، فقرة 53) إنّ مفهوما معيّنا بإمكانه أن يندرج تحت مفهوم آخر، لكن لا ينبغي أن نخلط بين هذا الوضع وتبعية المفاهيم لبعضها البعض. لا يعلن «كيري» هذا الأمر، ولكن يعطي المثال الآتي: «الحصان مفهوم لا يمكننا استحصاله بسهولة». يعتبر مفهوم «حصان» في ذهنه موضوعا من الموضوعات التي تندرج تحت مفهوم «المفهوم الذي لا نستحصله بسهولة». تشير عبارة «مفهوم الحصان» إلى موضوع ما، حتى وإن لم تفد قطّ المعنى الذي نستخدم به هذه العبارة. إنّ الربط فيها كلّي مع الخصائص التي قدمتها، وأداة التعريف في صيغة المفرد، إنّما تسمح بمعرفة أنّ الأمر يتعلّق بموضوع طالما أنّ النكرة ترافق الحدّ المفهومي.

الواقع أنّ «كيري» اعتبر أنّه من غير الممكن تأسيس أيّ مبدأ منطقي، انطلاقا من المقارنات اللسانية، غير أنّه لن يكون بإمكاننا تجنّب عرض ما إذا كنا نودّ الوصول إلى المبادئ المنطقية؛ ويظهر أنّه يفهمنا هكذا. فبدون اللغة لن نتفاهم، سوف نكون مجرّد حدث اعتقاد، نحن نعتقد أن الآخرين يفهمون الكلمات والصور والبنيات كما نفهمها بدورنا. وكما سبق لي أن قلت لم أكن أودّ أن أعطي تعريفا، لكن بعض المؤشرات تستدعي المعنى اللغوي الذي يتقاسمه الألمان. لقد استفدت حقيقة من أنّ الاختلاف المحسوس في اللغة يتوافق كثيرا مع الاختلاف الواقعي. غير أنّه في حالة النكرة لن نجد أيّة حالة خاصّة لقاعدتنا، ونفس الشيء بالنسبة إلى العبارات التقليدية، مثل عبارة «المستشار النبيل». ليس الموضوع بسيطا في حالة أداة التعريف، خاصّة إذا ما تم استخدام صيغة «الجمع»؛ لكن، الخاصية التي أستعمل لا تصل إلى هذه الحالة الأخيرة. هناك شكّ أكثر من الوضوح، عندما يتعلّق الأمر بوقوع المفرد مكان الجمع؛ مثلا في القضايا: «حاصر التركي فينا»، أو في «الحصان رباعي الأرجل». غير أننا ببساطة نتعرّف على حالات خاصّة، وقاعدتنا لن تشذّ عنها. من البديهي أنّه في القضية الأولى، «التركي» هو اسم علم لشعب بأكمله؛ أمّا بالنسبة إلى القضية الثانية، فإنّ التأويل الأفضل يكمن في النظر إلى العبارة من خلال حكم كلّي: «كلّ الأحصنة رباعية الأرجل»، وسأعود إلى هذه المسألة بعد حين.

عندما كان «كيري» يعتبر ملائمة معياري – الخاص-، مؤكّدا أنّ في القضية «المفهوم الذي سأتحدث عنه هو مفهوم يندرج تحت فرد واحد»، فإنّ الاسم الذي يتشكّل من الأسماء الثانية الأولى هو الذي يشير إلى المفهوم؛ لكنّه لا يعني حدّ المفهوم بالمعنى الذي أستعمله به، وأنّ التناقض هنا لا ينبع من مبادئي المنطقية. إنّه لا أحد يستطيع أن يدّعي أنّ الطريقة التي ارتضيتها للتعميم تناسب تلك التي يستخدمها «كيري».

قد أنفي مواجهة عقبة لسانية حتمية عندما أقول: مفهوم حصان ليس مفهوما، مثلما أنّ مدينة «برلين» هي مجرّد مدينة، وبركان «فيزوف» (Vésuve) سيبقى بركانا. تخضع اللغة هنا لتحدّ تبرير تجنبنا الاستعمال. يعرف «كيري» الميزة الخاصّة للحالة التي تواجهنا عندما نضع الأقواس أمام الحدّ «حصان» - ضمن نفس التوجّه في استعمل الكتابة المائلة (L'écriture italique)؛ ذلك أنه لا يوجد أيّ سبب لجعل كتابة ما مميّزة لعبارات «برلين» و«فيزوف». ففي درس للمنطق، لن تنعدم الحاجة لقول شيء ما عن المفهوم، ومن ثمّ إصباغ هذا المفهوم بصبغة لسانية متداولة كحالة بعض الألفاظ. بهذا الخصوص، يتلخص أنّ اللفظ هو بمثابة مضمون المحمول النحوي. وسنتطلّع بذلك، لأن يصبح المفهوم هو إحالة الفاعل النحوي. غير أنّ المفهوم، بالنظر إلى طبيعته الحَمْلِية، لا يمكن أن يلعب بشكل غامض هذا الدور، بل ينبغي أن يتحوّل أولا إلى موضوع، أو، بمعنى أدق، يلزم أن يُتمثّل بواسطة الموضوع الذي نعيّنه باقتراح عبارات «المفهوم»، مثلا:

«مفهوم إنسان ليس فارغا»

ينبغي أن نفهم العبارات الثلاث الأولى كاسم عَلَم، والذي لا نستطيع أبدا أن نجد له استعمالا محموليا كـ «برلين» و«فيزوف». عندما نقول «يسوع يندرج تحت مفهوم إنسان»، فإنّ المحمول (كتجريد ناتج عن الرابطة الوجودية) هو:

«مندرج تحت مفهوم إنسان»

وهذا يعني نفس الشيء بالنسبة:

«إنسان»

لكن بالنسبة إلى جملة ألفاظ:

«مفهوم إنسان»

فإنّها لا تشكّل سوى جزء من المحمول.

قد نرغب ضدا على الطبيعة الحملية للمفهوم التكلّم عن مفهوم الفاعل. لكن في هذه الحالة، رغم ذلك، نجد في القضية:

«كل الثدييات تمتلك دما أحمر»

أنّ الطبيعة الحملية للمفهوم ظاهرة وبارزة. ولذلك، يمكن أن نقول حقا:

«كلّ ما هو ثدييات يمتلك دما أحمر»

أو:

«إذا كان كائن ما ثدييا، فهو يملك دما أحمر»

عندما كتبت «أسس علم الحساب» لم أكن أميز بعد بين المعنى والإحالة، وإنّي أقصد بعبارة «مضمون الحكم» بصفة خاصّة ما يميز «الفكر» حاليا عن «قيمة الصدق». لن احتفظ بالتفسير الذي سبق وأن اقترحته في الصفحة 77 من هذا الكتاب بصيغته الحرفية، لكن احتفظ بالوضع نفسه لأجل ما هو أساسي. وباختصار نستطيع القول، اخذين «المحمول» و«الموضوع» [موضوع المحمول] بمعناهما اللساني، بأنّ المفهوم هو تعيين [إحالة] محمول، وأنّ الموضوع [الشيء] هو ما لا يمكن أن يكون تعيينا كلّيا للمحمول، مع إمكانية أن يكون تعيينا لموضوع ما [موضوع المحمول]. يضاف إلى ذلك، ينبغي تسجيل أنّ صيغ: «كل..»، «بعض..»، «واحد فقط ..» هي ألفاظ تظهر بجوار الحدود المفهومية؛ وأنّ القضايا الكلية والجزئية، الموجبة والسالبة، هي التي تعبّر عن العلاقات بين المفاهيم وتشير بهذه الألفاظ (كل، بعض، واحد فقط) إلى نوع العلاقة الخاصة. تعتبر هذه الألفاظ من وجهة نظر منطقية لا ترتبط فقط بالحدّ المفهومي الذي يستتبعها، وإنّما هي مرتبطة بالقضية ككل. وهذا ما سنعود إليه من خلال لعبة النفي. فإذا كان في القضية:

«كل الثدييات تعيش على أرض العشب»

فإنّ عبارات «كل الثدييات» هي الموضوع المنطقي للمحمول «تعيش على أرض العشب»، ولنفي لفظة «كل» يلزم نفي المحمول «لا تعيش فوق أرض العشب». والواقع أنّه من المناسب تحويل النفي أمام «كل»، ليترتّب عنه أنّ «كل» تعود على المحمول من الناحية المنطقية. وفي مقابل ذلك، بنفي القضية «مفهوم الثدييات تابع لمفهوم العيش في أرض عشبية» وبنفي المحمول فيها، تصبح العبارة هي «ليس تابع للمفهوم العيش في أرض العشب».

إذا ما استخلصنا مبدأ أنّ العبارات في لغتي، مثلما الحال لـ «مفهوم F» التي تمثّل ليس المفاهيم فقط، وإنّما الموضوعات أيضا؛ فإنّ أغلب اعتراضات «كيري» تنهار من تلقاء ذاتها. فعندما يفكّر (في الصفحة 281) بأنّني أعرف المفهوم وما صدق المفهوم، فإنّه يُغَلِّط نفسه. كشفت فقط عن الرأي الذي يعتبر أنّه أثناء التلفّظ بـ «العدد الرئيس لمفهوم F هو ما صدق مفهوم التساوي العددي لمفهوم F»؛ ويمكننا استبدال كلمات «ما صدق المفهوم» بـ «مفهوم»، ثم سنلاحظ بأنّ الكلمة، هنا، هي مقرونة بأداة التعريف؛ وهي بالمناسبة ملاحظة عرضية لا يمكن أن يقوم عليها أيّ استدلال.

إذا لم يكن من الممكن اتباع «كيري» وملء الفراغ الذي يفصل المفهوم عن الموضوع، فمن الممكن، خلافا لذلك، تأكيد افتراضاتي الخاصّة على النحو الذي سيأتي فيما بعد. ولقد قلت سابقا بأن حصيلة عدد ما تمثّل العبارة التي بها يقوم المفهوم. أكثر من ذلك، فأنا أتحدث عن الخصائص التي يمكن أن نقولها عن المفهوم. إنّني أقبل أن يكون مفهوما ما مندرجا تحت مفهوم أعلى منه؛ ولسوف نرى عبر مثال محدّد ما أقصده بذلك. قلت إن معطى عدد يتضمّن عبارة تقال على مفهوم محدّد، فضلا عن ذلك، تحدثت عن الخصائص التي يمكن قولها عن أحد المفاهيم، فإنّني أعترف بأن مفهوم ما قد يندرج تحت مفهوم أعلى منه. وفي النهاية أجدني أعتبر الوجود خاصية المفهوم. وسنرى من خلال المثال ما أعنيه بذلك. في القضية «يوجد على الأقل جذر مربّع واحد ل 4» لن نقول نفس الشيء عن العدد 2 ولا عليه، وسنقول عن مفهوم الجذر التربيعي لـ 4 أنه ليس فارغا. لكن إذا عبرنا عن نفس الفكرة في الصورة: «مفهوم الجذر التربيعي لـ 4 مقنع»، عند ذلك الكلمات الخمس الأولى تشكل اسم علم الموضوع، والقضية تقول شيئا عن هذا الموضوع؛ غير أنّه سنكون حذرين، رغم ذلك، بخصوص كون هذه العبارة ليست هي نفسها السابقة التي حُمِلَت على المفهوم. لا يوجد شيء هنا يثير الدهشة باستثناء أولئك الذين لا يعرفون أن فكرا يمكن تحليله بشكل مختلف وأنه، وفقًا لهذا التحليل، سيكون هذا العنصر موضوعًا أو محمولا. إنّ الفكر لا يحدّد لنفسه ما يجب اتخاذه لموضوع معين. فعندما نقول: «موضوع هذا الحكم»، فإننا نُعَيِّن عنصرًا دقيقًا في حالة وحيدة، حيث الإحالة تتم في الآن ذاته بشكل دقيق. ففي معظم الحالات، نتحدث عن الموضوع بالإحالة إلى صياغة معينة الفكر؛ لكن يلزم ألا ننسى أن القضايا المختلفة يمكنها أن تعبّر عن نفس الفكر. وهكذا، من الممكن أن تعطي الفكرة السابقة مضمونًا للعبارة التي تقال على العدد 4:

«العدد 4 له خاصية أنّ هنالك شيئا ما هو مربعه»

توجد في اللغة أداة منح وظيفة الفاعل لهذا الجزء أو ذاك من الفكر، وأحد أفضل الطرق المعروفة التمييز بين صورة المبني للمجهول والمبني للمعلوم. ونتيجة لذلك، قد يحدث أن يكون نفس الفكر جزئيا وفقا لتوجه معيّن، وكليا وفقًا لتوجه آخر. ليس بالمستغرب إمكانية تفسير نفس القضية بكونها عبارة تقال عن

مفهوم أو عن موضوع، ما دامنا حريصين على إبراز أنّ هذه العبارات مختلفة. في القضية «يوجد جذر مربع واحد على الأقل 4» يستحيل استبدال عبارة «جذر مربع لـ 4» بعبارة «مفهوم الجذر التربيعي لـ 4»، أو بتعبير آخر، فإنّ الصياغة المناسبة للمفهوم غير مناسبة للموضوع. على الرغم من أن قضيتنا ليس لها مفهوم للموضوع، إلاّ أنها تقول شيئًا ما حول هذا الموضوع. لذلك، يمكن فهمها كعبارة تقول بأنّ مفهوم ما يندرج ضمن مفهوم أعلى، غير أنّ التمييز بين الموضوع والمفهوم لم يتم إلغاؤه. وسنلاحظ، بعد ذلك، أنه في القضية «يوجد جذر مربّع واحد على الأقل لـ 4» لا يفتقد المفهوم طبيعته الحملية. ومرّة أخرى يمكننا القول: «هناك شيء ما له خاصية إعطاء 4 عندما نضاعفه بنفس عدده». بذلك، لا يمكننا قول المفهوم؛ لأنّ اسم علم لا يمكن أن يكون عبارة مفهومية، على الرغم من أنه يمكن أن يكون جزءًا من عبارة معيّنة. ولن أقول إنه من الخطأ أن نقول عن الموضوع ما نقوله عن المفهوم، بل سأقول إنه من المستحيل، لأنه لا معنى له. فالقضية «يوجد يوليوس قيصر» ليست صادقة ولا كاذبة، إنه لا معنى لها، على الرغم من أن القضية «يوجد رجل اسمه يوليوس قيصر» لها معنى. لكن، هنا، سيكون لدينا مفهوم جديد، كما تشهد خاصية اللاتحديد في القضية «ليس يوجد إلاّ فيينا واحدة فقط» كمثال مشابه على ذلك. يلزمنا ألا ننزعج إذا ما حدث أن استخدم في اللغة غالبًا نفس الكلمة مرّة كاسم مناسب، وأخرى كحدّ مفهومي. هنا، يشير النعت العددي إلى أنّ الأمر يتعلّق باستعمال ثاني. فكلمة «فيينا» حدّ مفهومي مثلما «المدينة الإمبراطورية» كذلك. وسيقال بهذا المعنى: «تريست ليست فيينا». لكن، إذا كان الأمر يتعلّق بالقضية «مفهوم الجذر التربيعي لـ 4 تام»، فإننا نستبدل «يوليوس قيصر» بالاسم الصحيح المكوّن من الكلمات الخمس الأولى، ونحصل على قضية لها معنى ولكنها كاذبة؛ ذلك أن تمامها، بالمعنى الذي أفهمه هنا، لا يمكن أن يتلفظ بصدقها إلاّ بنوع جدّ محدّد من الموضوعات، وهذه الموضوعات هي التي يمكن تحديدها باسم علم بصورة «المفهوم F».

تتصرف عبارات «مفهوم الجذر التربيعي لـ 4»، فيما يتعلق بالبدائل، بشكل مختلف تمامًا عن عبارات «الجذر التربيعي لـ 4» في القضية التي انتهينا منها. وهذا ما يعني أن دلالات هاتين المتواليتين من الكلمات مختلفتان جوهريا.

إنّ ما رأيناه في المثال السابق له قيمة عامة، وهي أنّ المفهوم يتصرف بشكل أساسي كمحمول، حتى في الحالة التي يكون مادة لتلفّظ ما؛ بالتالي، لا يمكننا أن نضع له إلاّ مفهوما آخر وليس موضوعا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صياغة لفظ بخصوص مفهوم معيّن لا يمكن أن يناسب موضوعا ما.

تختلف مفاهيم الدرجة الثانية، والتي تندرج تحتها المفاهيم، اختلافًا جوهريًا عن مفاهيم الدرجة الأولى التي تندرج تحتها الموضوعات. وتختلف العلاقة بين الموضوع ومفهوم الدرجة الأولى الذي يقع تحته عن العلاقة التناظرية الموجودة بين مفهوم الدرجة الأولى ومفهوم الدرجة الثانية.

يمكننا، إذا ما أرادنا أن نشير بشكل متساوٍ إلى التشابه والاختلاف، أن نقول إن الموضوع يقع ضمن مفهوم الدرجة الأولى، كما أن مفهوما ما يقع في مفهوم الدرجة الثانية. ويبقى الفرق بين المفهوم والموضوع قائما بكل وضوحه.

فضلا عن هذه الملاحظات، يلزم تذكر ما قلته في كتاب الأسس في الفقرة 53، وذلك بخصوص استخدام عبارات «الميزة» و«الخاصية». فتعليقات «كيري» تعطيني الفرصة كي أعود إلى الأمر مرّة أخرى. تشير هذه الكلمات إلى علاقات معينة نواجهها في القضايا، مثل: «س خاصية ك» و«س ميزة أ». وفي لغتي، يمكن أن يكون شيء ما خاصية وطبع في نفس الوقت، ولكن ليسا نفس الشيء. أقول إن المفاهيم التي يقع تحتها موضوع ما هي خصائص ذلك الموضوع، وكذلك في العبارة:

«يوجد س هو خاصية ك»

وهي طريقة أخرى، لنقول بأنّ:

«ك يندرج تحت مفهوم س»

إذا كان للموضوع ك خصائص س، م، ن، فإنّه يمكنني دمج هذه الخصائص في أ، وسيكون قول الشيء نفسه في: ك يملك الخاصية ب، أو نقول: ب له خصائص: س، م، ن. إنّني أقول إن س، م، ن هي مميزات مفهوم أ وخواص ك. ومن الواضح أن العلاقة بين س وك مختلفة جدّا عن علاقتها بـ أ، وأنّ تسمية مختلفة متحصّلة. تندرج ك تحت مفهوم س؛ لكن أ، الذي هو بنفسه مفهوم، لا يمكن أن يندرج تحت مفهوم الدرجة الأولى س، ولكن فقط مع مفهوم الدرجة الثانية يمكن لـ أ أن تحصل له علاقة مماثلة. ومن ناحية أخرى، سنقول بأن أ تابعة لـ س. فلنأخذ مثالاً؛ بدلا من القول:

«2 رقم موجب»

و«2 عدد صحيح»

و«2 أصغر جدّا من 10»

يمكننا القول:

«2 عدد صحيح موجب أصغر من 10».

وفي هذا المثال:

أن يكون رقم موجب

أن يكون عدد صحيح

أن يكون أصغر من 10

هي كلّها خصائص الموضوع 2، وهي في نفس الوقت مميزات لمفهوم:

«عدد صحيح موجب أصغر من 10»

وهذا المفهوم ليس موجبا ولا صحيحاً ولا أصغر من 10. إنه تابع لمفهوم العدد الصحيح، ولكنه لا يندرج تحته.

لنقارن هذا التحليل مع ما كتبه كيري (المقال الثاني، الصفحة 224) حين يقول: «نعني بالعدد 4 نتيجة الجمع بين 3 و1. فتقابل تصوّر / موضوع (Begriffsgegenstand) للمفهوم المصاغ هنا هو العدد الفردي 4، وهو العدد المحدِّد جيّدًا لسلسلة الأعداد الطبيعية. والواضح أنّ هذا الموضوع يحمل المميزات المعبّر عنها في مفهومه، حتى لئن امتنع أحد، كما يجب أن نفعل، عن إسناد خواص العلاقات في عدد لا نهائي، والتي تربطه بجميع الأعداد الفردية الأخرى، فلا ميزة أخرى له: «غير أنّ 4 هو بالمثل نتيجة الجمع الإضافية بين 3 و1».

يمكن أن نرى منذ البداية، أن الفرق المقترح بين الخاصية والميزة قد تم إلغاؤه بالكامل. وبينما يميز «كيري» بين عدد 4 و«ال»عدد 4، فيلزم أن أعترف بعدم قدرتي على استيعاب هذا الفرق. يجب أن يكون العدد 4 مفهومًا، ويجب أن يكون «ال» عدد 4 موضوعا مفهوميًا، كما لا يجب أن يكون شيئا آخر عدا العدد المفرد 4. ليست هناك حاجة للبرهنة على أن التمييز بين المفهوم والموضوع غير محترم هنا. وسيبدو أن «كيري» – وهذا شيء غامض - يمحو التمييز بين المعنى ودلالة الكلمات، «العدد 4» و1؛ وبذلك فقط يمكن أن يقال الدلالة عنها بأنها نتيجة جمع 3 و1.

كيف يلزمنا أن نفهم الرابطة الوجودية «هو» الظاهرة في القضايا «العدد 4 هو نتيجة جمع 3 و1»، وقولنا في: ««ال» عدد 4 هو نتيجة لجمع 3 و1»؟ هل هي مجرد رابطة صغيرة؟ أم إنها تستخدم للتعبير عن معادلة منطقية؟ في الفرضية الأولى، فإنّ «ال» لا ينبغي أن تظهر أمام «النتيجة»، كما يلزم صياغة القضايا على النحو الآتي:

«العدد 4 هو حاصل جمع 3 و1»

وفي:

«العدد 4 هو نتيجة جمع 3 و1»

سنكون في الحالة التي كان يشير فيها «كيري» إلى الموضوعات بـ:

«العدد 4» و«««الـ» عدد 4»

واقعين تحت طائلة مفهوم:

«نتيجة جمع 3 و1».

سنظلّ نتساءل حول الطريقة التي سيتم بها تمييز هذه الموضوعات. سوف أستخدم الحدّين: «موضوع» و«مفهوم» بطريقتي المعتادة. وفي ما يلي الكيفية التي سأعبّر بها عما كان يودّ «كيري» قوله:

«العدد 4 له كخاصية واحدة هي ما يختزله مفهوم نتيجة الجمع بين 3 و1»؛

وسأعبّر على النحو الموالي عن معنى القضية الأولى من القضيتين:

«أن يكون عدد 4 هو نفسه أن يكون نتيجة جمع 3 و1»

يمكننا القول بعدها بصيغة آخر ما أفترض أنّه رأي «كيري»:

«العدد 4 له خاصية واحدة ووحيدة هي ما يشكل ميزة كونه عدد 4.»

وسواء كانت صحيحة أو خاطئة، فليس المجال لفحصها الآن. ويمكننا بعد ذلك تخليص أداة التعريف من المزدوجتين في العبارة: ««الـ» عدد 4».

لكن هذا التفسير يفترض أن أداة التعريف التي توضع قبالة «النتيجة» و«العدد 4» تم تضمينها عن غير قصد في واحدة من الجملتين على الأقل. فإذا ما أخذنا، كفرضية ثانية، الكلمات كما تظهر، فإن المعنى لا يمكن أن يحصل إلاّ كمعادلة منطقية:

«العدد 4 ليس شيئًا آخر غير نتيجة حاصل جمع 3 و1.»

أداة التعريف مشروعة من وجهة نظر المنطق إذا ما ثبت أن: 1) توجد هنالك نتيجة ما؛ 2) لا يوجد هنالك أكثر من واحدة. وبمجرد استيفاء هذان الشرطان، فإنّ مجموع الكلمات التي تعيّن موضوعا يلزم

تأويلها كاسم عَلَم. ومتى فُهمت قضيتانا على أنهما معادلتان منطقيتان، فسوف يستتبع ذلك، حيث تتضايف حدودها اليمنى، أن العدد 4 هو عدد4؛ أو، متى فضلنا ذلك، يصبح العدد 4 ليس شيئًا آخر غير «الـ» عدد 4. وهذا الأمر من شأنه أن يقلل كثيرا التمييز الذي اقترحه «كيري». غير أنّ مقترحي هذا ليس الهدف منه لفت الانتباه إلى تناقضات عرضه، إذ قليلا ما يهمّني ما كان يقصد بـ «موضوع» و«مفهوم». إنّني أود فقط تسليط الضوء على الاستعمال الذي قمت به بخصوص هذه الحدود وإبراز تمايزه عن استخدام كيري، سواء كان متماسكًا أم لا.

لست أعيب على كيري حقه في استخدام الحدّين «موضوع» و«مفهوم» بطريقته الخاصة؛ ولقد اعترف لي بنفس الحق، عندما جعل رمزيتي على قدر من الأهمية القصوى. فصحيح أن هناك صعوبة خاصّة جدّا تعترض فهم القارئ، وذلك لأنه تحت تأثير الضرورة اللسانية، عادة ما يخون التعبير اللغوي الحرفي الفكر؛ لكّنني بهذا الخصوص أستخدم منعطفًا اسميا للموضوع مستهدفا المفهوم. أدرك هنا أنني أعول على حسن نية القارئ. لذا يلزم تقريب هذا الأمر له.

قد نفكّر في صعوبة مصطنعة بأن نزعم أنّه ليست لنا أيّة حاجة لأخذ هذا الواقع في الحسبان، إذا كان لا يمكن التحكّم فيما أطلق عليه المفهوم. كما يمكننا، بطريقة «كيري»، معالجة كيفية تعرّف الموضوع من خلال اعتبار المفهوم علاقة توجد مرّة في وضعية موضوع من الممكن أن يكون، مرة أخرى، لها وضعية المفهوم. بهذا المعنى، تكون لفظتا «موضوع» و«مفهوم» مفيدتين لتعيين الوضعية المختلفة [للحدود] داخل العلاقة. يمكننا أن نفعل ذلك؛ لكننا نخطئ كثيرا إذا كنّا نفكر في تقليص الصعوبة، وإنّنا لم نفعل غير تحويلها. ومن المستحيل أن تكون جميع أجزاء التفكير منغلقة على نفسها، وواحدة منها على الأقل يجب أن تكون حملية وغير مشبعة بكيفية ما، وإلاّ فإنّها لن تترابط فيما بينها. وعلى سبيل المثال، يكون معنى توالي كلمات «العدد 2» غير المترابطة مع التي في عبارة «مفهوم العدد الأول» بلا رابط. إنّه وبفضل الربط في القضية «العدد 2 يندرج تحت مفهوم العدد الأول». يقع في عبارة «يندرج تحت» التي تقضي الاستيفاء بطريقتين: بحسب الفاعل والمفعول به؛ بينما تحديد المعنى فقط، فإنّه يجعل هذه العبارات ملائمة لإفادة هذا الربط. وبمجرد ما أن يتم الانتهاء من كلا الطريقتين المطلوبتين، فسيكون لدينا معنى منغلق على نفسه، وستحصل لنا فكرة. إنّني أقول إن عبارات أو جملة عبارات «يندرج تحت» يدل على وجود علاقة. لكنها العلاقة التي تثير نفس الصعوبة التي أردنا تجنبها حول المفهوم؛ فالعبارات في «علاقة التضمن لموضوع ما ضمن مفهوم معين» لا تحدد علاقة، بل تحدد موضوعا، وأسماء العلم الثلاثة «العدد 2» و«مفهوم العدد الأول» و«علاقة تضمّن موضوع ما ضمن مفهوم معين» كلّها ينفصل بعضها عن بعضًا، كما يظهر في الأول والثاني. لذلك، يمكننا وضعها بجانب بعضها البعض، ما لم نحصّل القضية بعد. من الواضح أنه يمكننا حلحلة

الصعوبة المتعلقة بالميزة غير التامة لجزء من الفكر، ولكن بدون اختزاله. «منغلق على ذاته»، «غير تام» عبارات مصوّرة، لكني لا أستطيع فعل أفضل من الإشارة إلى ما أريد قوله.

سوف تقع على عاتق القارئ مهمة أسهل، إذا ما رجع إلى مقالتي «الدالة والمفهوم»؛ لأنّه إذا ما طالبناه بما نسميه التحليل دالة، فلسوف نواجه نفس العائق. وسوف يكشف الفحص الدقيق كيف أنّ الصعوبة تكمن في نفس الأمر السابق؛ أي في طبيعة لغتنا التي لا نستطيع علاج بعض القصور في استعمالنا العادي لها. في الأخير، ليس هناك شيء آخر نقوم به غير الوعي بهذا الأمر، وأخذه محمل الجدّ.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020